

## الباب السادس

# قضايا اقتصادية

- إدارة مشكلات الاقتصاد القومي في نظم ما بعد الثورة  
د. عبد الحافظ الصاوي



# إدارة مشكلات الاقتصاد القومي في نظم ما بعد الثورة



د. عبد الحافظ الصاوي

خبير اقتصادي

## ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة الواقع الاقتصادي لمرحلة ما بعد الثورات، في الدول العربية التي شهدت ثورات مع مطلع عام ١٤٣٢هـ، فترصد ما تعرضت له هذه الاقتصاديات من مشكلات من جراء حدوث الثورات، من خلال تناول المؤشرات الاقتصادية الكلية، مع الأخذ في الاعتبار أن كافة دول الثورات العربية وغيرها من الدول العربية الأخرى، هي دول نامية، ولديها من المشكلات الاقتصادية المزمنة، ما يجعلنا نصف المشكلات التي أحدثتها الثورات بالتداعيات العارضة.

والمشكلات الاقتصادية التي أحدثتها الثورات العربية هي مجرد تراجع في معدلات الأداء، الذي هو بطبيعته متدنٍ، ويتسم بضعف مردوده التنموي. فعلى سبيل المثال تأثر الناتج المحلي الإجمالي سلباً، ولكنه في وضعه الطبيعي أرقام متواضعة إذا ما قُورنت بأداء دول مماثلة، وينطبق نفس الشيء على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأسواق الأوراق المالية، وقطاع السياحة.

وتحاول الدراسة وضع استراتيجيات للخروج من المشكلات الاقتصادية لدول الثورات العربية، من خلال ثلاثة محاور، هي: سرعة تحقيق الاستقرار السياسي والأمني. وتبني نموذج تنموي يعتمد على الذات. وإعادة تشكيل خريطة مجتمع الأعمال.

ثم تشير الدراسة إلى فرص التعاون الاقتصادي لدول الثورات العربية للوصول إلى التعاون الاقتصادي للأمم الإسلامية. وذلك من خلال رصد حركة التجارة البينية لدول الثورات العربية، التي اتضح ضآلتها كأرقام مطلقة، أو في دلالتها على الروابط التي يجب أن تكون بين الدول العربية. ثم فرص التعاون الاقتصادي بين دول الثورات العربية كخطوة نحو التعاون الاقتصادي للأمم الإسلامية، فتوصي الدراسة بتفعيل المؤسسات الاقتصادية القائمة، أو إنشاء أخرى يحتاج إليها التعاون الاقتصادي للأمم الإسلامية.

وبينت الدراسة في الخاتمة ضرورة بناء اقتصاديات دول الثورات العربية في ضوء دولة القانون، وتبني تجارب تنموية تتسم بالذاتية، وتعبر عن توجهات واحتياجات الشعوب العربية والإسلامية، بعيداً عن المصالح الشخصية والحزبية، أو الانسياق في مشروعات جديدة للتبعية للغرب أو الشرق.

# إدارة مشكلات الاقتصاد القومي في نظم ما بعد الثورة



د. عبد الحافظ الصاوي  
خبير اقتصادي

## مقدمة:

لم يكن أحد يثق في أداء النظم الديكتاتورية بالدول العربية في كثير من الأمور، وبخاصة فيما يتعلق بعودها الاقتصادية على الصعيد الداخلي لتوفير حياة كريمة لأفراد شعوبها، أو ادعاء تلك الحكومات بأنها تسعى لتحقيق تعاون اقتصادي على الصعيدين العربي والإسلامي. ولقد ترسخ لدى الشعوب أن خلافات تلك الحكومات لا تؤهلها يوماً ما لتحقيق حلم شعوبها في التقدم والتعاون الاقتصادي، كما تعتقد القاعدة العريضة من الشعوب العربية والإسلامية أن حكوماتهم ارتضت التبعية للمشروع الغربي في السنوات الماضية.

ولكن مع بدايات عام ١٤٢٢هـ شهدت الدول العربية روحاً ثورية جديدة، انطلقت شرارتها من تونس ثم مصر، ثم ليبيا ثم اليمن، ثم سورية؛ مما نتج عنه إزاحة نظم دكتاتورية في كل من تونس ومصر وليبيا، ولا تزال جذوة الثورة مشتعلة في كل من اليمن وسورية، وتنتظر الشعوب العربية أن تكفل الثورة في تلك البلدان بالنجاح.

وبقدر ما شكّل نجاح الثورات العربية من رفع معنويات الشارع العربي، ورغبته في حياة كريمة، فإن هذا النجاح قد فرض أيضاً مجموعة من التحديات في جوانب مختلفة، نظن أن الجانب الاقتصادي منها يشغل حيزاً لا بأس به، من تطلعات تتعلق بالتنمية المستقلة، والرغبة في استفادة هذه الشعوب من مواردها الاقتصادية، والوصول إلى عدالة اجتماعية، تتيح التكافؤ في فرص العمل، والقضاء على البطالة والفقر.

ومن المناسب أن نتناول بالدراسة ما يعتري اقتصاديات بلدان الثورة من مشكلات اقتصادية، والتعرف على ما يطرح من حلول لتلك المشكلات.

## أهمية الدراسة:

في الأجل القصير عادة ما تركز إدارة اقتصاد ما بعد الثورة على إعادة تشغيل عجلة الاقتصاد القومي، ولكنها في الأجلين المتوسط والطويل، تعمل على تحقيق تغيير جذري في الأداء الاقتصادي؛ لتحقيق أهداف الثورة، والتي عادة ما تكون معنية بتحقيق العدل، ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع على الصعيد المحلي، والوصول إلى حضور قوي على الصعيدين الإقليمي، والعالمي، اقتصادياً.

ويتطلب ذلك من دول الثورات العربية: إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، في ضوء برنامج حقيقي وشامل للإصلاح، يعقبه تبني خطة للتنمية للقضاء على مشكلات التخلف في هذه

## بعض الآثار الاقتصادية السلبية التي أحدثتها الثورات العربية في بلدانها



أحداث الثورات العربية، تأثرت الأوضاع الاقتصادية سلبياً إبان حركة الاحتجاجات الثورية في كل من تونس ومصر، وما تلاها من ثورات في ليبيا واليمن وسورية. وإن كان الوضع في تونس ومصر يتجه إلى الأفضل، بعد زوال الحكومات الديكتاتورية بهما.

ونشير هنا إلى هذه الآثار السلبية التي أحدثتها الثورات العربية في بلدانها، من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الآتية<sup>(١)</sup>:

### تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي:

الناتج المحلي الإجمالي في تونس شهد تراجعاً بعد أحداث الثورة، ويتوقع ألا يزيد معدل النمو في الناتج المحلي عن ١٪ هذا العام، بعد أن كان في عام ٢٠١٠ نحو ٨,٣٪، وقد تبين أن سبب هذا التراجع هو توقف الأنشطة الإنتاجية والخدمية في معظم البلاد

(١) لا يعني اقتصرنا على تناول هذه المشكلات، أنها على سبيل الحصر، ولكن هناك مشكلات عديدة، مثل زيادة العجز بموازانات دول الثورات العربية، وتراجع احتياطيات النقد الأجنبي، وزيادة العجز في موازين المدفوعات، وما جعلنا نقتصر على المشكلات المذكورة رؤيتنا لأهميتها من جهة، واعتبارات المساحة المخصصة للدراسة من جهة أخرى.

الدول، وفي نفس الوقت الذي تنفذ فيه الخطوتين السابقتين، تعمل هذه الدول على توثيق عرى التعاون الاقتصادي فيما بينها؛ لتكون مؤهلة فيما بعد لأن تكون قاعدة ينطلق منها التعاون والتكامل الاقتصادي للأمة الإسلامية.

والتساؤل الرئيس الذي تجيب عليه هذه الدراسة هو: هل خلفت التغييرات السياسية في بلدان الثورات العربية آثاراً سلبية على إدارة الاقتصاد؟

ويفرض هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية، مثل: ما هي تلك المشكلات؟ وما طرق التعامل الصحيح معها؟ وما هي التغييرات الإيجابية المنتظر أن تشهدها دول الثورات العربية؟

أولاً: المشكلات الاقتصادية الناتجة عن التغييرات السياسية بالمنطقة العربية

### الأسباب والآثار:

الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة، وعادة ما يتبع التغييرات السياسية تغييرات اقتصادية، وفي ظل

واليمن، عن واقع أكثر سلبية؛ بسبب دخول حكومات هذه الدول في مواجهات مسلحة مع شعوبها، من شأنها أن تؤثر على عجلة الإنتاج، فضلاً عما أسفرت عنه من غياب أمني، يصعب ممارسة النشاط الاقتصادي في إطاره.

ومن جانب آخر، فإن توقف الإيرادات النفطية في ليبيا خلال فترة المواجهة مع نظام القذافي، وكذلك تراجع قطاع السياحة في كل من سورية واليمن، وتراجع حركة التصدير في سورية، سوف يسفر عن أداء أكثر سلبية على أداء الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.

وتشير الأرقام إلى تراجع الاستثمارات في سورية خلال فترة الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١١م، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٠م بنحو ٤٧٪<sup>(٢)</sup>.

وبقدر قصر فترات المواجهة بين الحركة الثورية ونظم الحكم بها في كل من سورية واليمن، بقدر ما سيتقلص الأداء السلبى للناتج المحلي الإجمالي. وقد تكون ليبيا هي الأكثر تحاققاً بتونس ومصر من حيث عودة الاستقرار الاقتصادي، وبخاصة في ظل اتجاه بعض البلدان الأوروبية للإفراج عن الأرصدة المجمدة لنظام القذافي لصالح المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا.

وتعتبر اليمن من أكثر بلدان الثورات العربية تضرراً بأحداث الثورة؛ إذ تراجعت حركة التجارة فيها بنحو ٦٦٪، كما ساهم تفجير أحد خطوط تصدير النفط اليمني في تهديد الاقتصاد اليمني بالانهيار، فالإقتصاد اليمني يعتمد على تصدير النفط بنسبة ٩٢٪ من صادراته، ويشكل النفط أيضاً ٣٢٪ من حجم الناتج المحلي في اليمن، وتمثل إيرادات النفط في اليمن نحو ٧٢٪ من الإيرادات العامة للدولة<sup>(٣)</sup>.

على مدار شهري يناير وفبراير، واستمرار حالة عدم الاستقرار حتى الآن، فتراجعت حركة الصادرات، وبخاصة تلك المرتبطة بأداء القطاع الزراعي، الذي كان يعتمد بشكل أساس على التصدير للسوق الليبية، التي شهدت بدورها هي الأخرى أحداثاً ثورية، كما أثر تراجع القطاع السياحي هو الآخر على أداء الناتج المحلي الإجمالي<sup>(١)</sup>.

وقد أشارت البيانات النهائية للعام المالي ٢٠١١/٢٠١٠م بمصر إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٨٩٤ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٨٧٨,٤ مليار جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩م، وأن معدل النمو بلغ ٨,٨٪، مقارنة بـ ٥,١٪ في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩م.

ومن هنا يتضح حجم تأثير الناتج المحلي الإجمالي بأحداث الثورة في مصر، وإذا ما أردنا أن نكون أكثر تحديداً، فإن الربع الثالث من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠م (يناير، فبراير، مارس)، كان أكثر تأثراً بأحداث الثورة، وتراجع مؤشرات الاقتصاد، وأن الربع الرابع (أبريل، مايو، يونيو) شهد تحسناً في كافة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، فمنها ما شهد تحسناً بالزيادة، ومنها من شهد تراجعاً في المؤشرات السلبية.

وإن كانت تقديرات الحكومة قبل نهاية العام تتوقع أن يكون معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي في حدود ٦,٢٪. ويرى الخبراء أن أداء الربع الرابع يشير إلى بداية الخروج من التدايعات السلبية لأحداث الثورة، ويراهنون على استكمال الاستقرار السياسي والأمني للانطلاق الاقتصادي في مصر.

ويتوقع أن تسفر النتائج الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات نموه في كل من ليبيا وسورية

(٢) ميدل إيست أون لاين، الاقتصاد السوري يحافظ على «تماسك هش» وسط العقوبات، ٢٤/٨/٢٠١١م.

(٣) جريدة الشرق الأوسط، ٨/٧/٢٠١١م، العدد ١١٩١٠.

(١) البنك المركزي التونسي، نشرة الطرف الاقتصادي، أبريل ٢٠١١م، ص ٤-٧.

## تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

نظرًا لضعف معدلات الاستثمار في دول الثورات العربية، شأنها في ذلك شأن كافة الدول النامية، فإنها كانت تعول كثيرًا على استخدام الاستثمارات الأجنبية، على الرغم من ضآلتها، مقارنة بحصة غيرها من الدول.

وكانت في الغالب تأتي هذه الاستثمارات للعمل في قطاع البترول، أو في مشروعات الاستحواذ على مشروعات قطاع الأعمال العام، أو مشروعات للقطاع الخاص الوطني، بشكل مباشر، أو الاستحواذ على بعض الشركات من خلال سوق الأوراق المالية.

لذلك كان مردود الاستثمارات الأجنبية المباشرة على هذه البلدان ضعيفًا عند مقارنته بدوره في دول جنوب شرق آسيا أو الصين مثلاً.

وعند اندلاع أحداث الثورات العربية أثرت المخاوف بشأن بقاء هذه الاستثمارات أو خروجها من الأسواق، أو التنبؤ بتراجعها خلال الفترات المقبلة، ولكن سادت حالة من التفاؤل في الدول التي نجحت ثوراتها بشكل كامل مثل مصر وتونس لزيادة حجم هذه الاستثمارات؛ للمراهنة على وجود نظم ديمقراطية تتسم بالشفافية، ومحاربة الفساد.

فخلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١١م، وصلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس إلى ٨٦٨,٤ مليون دينار تونسي، مقابل ١١٧٨,٩ مليون دينار تونسي في الفترة المناظرة من عام ٢٠١٠م، وبذلك تكون الاستثمارات الأجنبية قد تراجعت بنسبة ٢٦,٣٪ خلال تلك الفترة<sup>(١)</sup>.

وتشير البيانات الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى تراجعها، ففي فترة

الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١/٢٠١٠م بلغت هذه الاستثمارات ٢,١ مليار دولار، بينما كانت هذه الاستثمارات في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ٦,٨ مليار دولار<sup>(٢)</sup>.

كما تشير بيانات منظمة الأونكتاد إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من سورية واليمن، في نهاية عام ٢٠١٠م، ففي سورية بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو ١,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٠م، مقارنة بنحو ٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٩م، وبذلك تبلغ نسبة تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٦,٣٪.

وفي اليمن بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ١٩٦ مليون دولار فقط في عام ٢٠١٠م، وقدر حجم تراجع هذه الاستثمارات بنسبة ٧٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩م.<sup>(٣)</sup>

ومع أحداث الثورة في كل من سورية واليمن يتوقع أن تصل هذه التدفقات لأرقام شديدة التواضع، ما لم يحسم أمر هذه الثورات بالنجاح، أما إذا نجحت الثورة في الدولتين، فإن مصير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سوف يتوقف على مدى تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، ووجود نظم ديمقراطية.

## تذبذب أداء أسواق الأوراق المالية:

سوق الأوراق المالية بطبيعتها من أشد الأنشطة الاقتصادية تأثرًا بالأحداث السياسية، وبخاصة في أسواق الدول الناشئة، التي تصنف في إطارها دول الثورات العربية، ففي مصر وتونس تم إغلاق سوق الأوراق المالية غير مرة، سواء لفترات استغرقت أيامًا، أو لساعات خلال أيام العمل بعد العودة لممارسة

(٢) وزارة التخطيط المصرية، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والعام المالي ٢٠١١/٢٠١٠م، ص ٤٣.

(٣) العربية نت، ٢٣,٤٪ تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية، ٢٠١١/٧/٦م.

(١) البنك المركزي التونسي، مصدر سابق، ص ٢١.

السائحون لنحو ٤٠٠ ألف في مارس ٢٠١١م، بعد أن كان نحو ١,٢ مليون سائح في ديسمبر ٢٠١٠م، إلا أن معدلات تدفق أعداد السائحين بدأت في التحسن في أبريل ومايو، وبشكل عام فقد تراجعت الإيرادات السياحية في مصر من ١١,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩م إلى ١٠,٦ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١١/٢٠١٠م<sup>(١)</sup>.

وقد صاحب الفترة من يناير إلى أبريل حالة من القلق في القطاع السياحي المصري؛ نظراً لعدم الاستقرار السياسي والأمني. ولكن لا بد من

الإشارة إلى أن المحصلة النهائية تعبر عن تراجع قليل في الإيرادات السياحية في ظل الثورة، مقارنة بما كان متوقعاً من خسائر؛ حيث بلغ مقدار التراجع بين العامين في حدود مليار دولار.

وفي تونس شهد قطاع السياحة تراجعاً بنسبة قدرت بنحو ٤١٪، كما انخفض عدد الليالي السياحية بنسبة ٦٠٪، وقد زاد من أزمة قطاع السياحة في تونس، اندلاع الثورة الليبية؛ حيث كانت السياحة العلاجية لليبيين مصدر إنعاش للسياحة في تونس. ويتوقع مع نجاح الثورة الليبية أن تعود السياحة الليبية إلى معدلاتها الطبيعية في تونس، بل قد تشهد زيادة عما كانت عليه، بسبب ارتفاع عدد المصابين في أحداث الثورة الليبية.

كما تعد السياحة في سورية مصدراً مهماً في الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ تشكل نحو ١٢٪ منه، ويمثل اللبنانيون والإيرانيون والأتراك عماد حركة السياحة السورية، وقد بلغت عوائد السياحة في سورية مع نهاية عام ٢٠١٠م نحو ٨,٥ مليار دولار. وقد شهدت

(١) وزارة التخطيط المصرية، مصدر سابق، ص ٤٢.

نشاطها، وذلك من أجل الحفاظ على عدم انهيار السوق في الدولتين.

وبعد نجاح الثورة المصرية تم تنظيم حملات لمساندة سوق الأوراق المالية من قبل الأفراد والمؤسسات، إلا أن العامل الأساس الذي حافظ على عدم انهيار سوق الأوراق المالية في مصر، وعودة الأجانب لها، هو تدخل المؤسسات للعب دور صانع السوق؛ حيث استوعبت المؤسسات الوطنية عمليات الشراء التي قام بها الأجانب أو الأفراد من المواطنين فور عودة سوق الأوراق المالية لممارسة عملها.

ونظراً لعدم الاستقرار على أجندة الإصلاح السياسي في كل من مصر وتونس، فإن الفعاليات السياسية، وتنظيم الإضرابات، والاعتصامات، والمظاهرات، تؤثر بين وقت وآخر بالسلب على أداء سوق الأوراق المالية في الدولتين. ولا تزال السوق في كلا البلدين تعمل في إطار من غلبة أسواق التداول والمضاربة، وغياب سوق الإصدار والاستثمار، مما يفقدهما الدور التنموي المطلوب، والذي يتفق ومطالب الثورة، من زيادة المشروعات، وإتاحة فرص عمل جديدة، وليس مجرد عملية تدوير للنقود بين المتعاملين بالسوق.

### تراجع أداء قطاع السياحة:

تعتمد معظم اقتصاديات بلدان الثورات العربية على السياحة كنشاط أساس، سواء في عوائد النقد الأجنبي، أو في معدلات التشغيل، ففي مصر تعتبر السياحة من أكبر أربعة مصادر للنقد الأجنبي منذ منتصف السبعينيات، وقد تأثر عدد السائحين لمصر منذ اندلاع الثورة في يناير ٢٠١١م؛ حيث وصل عدد

كانت عليه في عام ٢٠٠٩م، من حيث عدد المشروعات أو التكلفة الاستثمارية، وقد لجأ العديد من أصحاب المشروعات السياحية إلى تسريح العمالة، وإغلاق منشآتهم السياحية. ولكن أعمال الثورة اليمنية عمقت من مشكلات قطاع السياحة في اليمن، وبخاصة أن الوضع في اليمن يعد هو الأصعب، مقارنة بباقي بلدان الثورات العربية من حيث استمرار النظام السابق واستقواؤه بالقوات المسلحة، كما هو الوضع في سورية.

### ارتفاع معدلات البطالة:

تشير البيانات الخاصة بمعدلات البطالة إلى أن كل دول الثورات العربية كانت تعاني من مشكلة البطالة بشكل مزمن وبمعدلات عالية، فوفق بيانات عام ٢٠٠٩م، وصلت معدلات البطالة في تونس ١٣,٣٪، وفي سورية ٩,٢٪، وفي ليبيا ١٨,٢٪، وفي مصر ٩,٤٪، وفي اليمن ١٥٪<sup>(٢)</sup>.

**من الآثار السلبية للثورات أنها أدت إلى تعطيل جزئي لعجلة الإنتاج، ووجود حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني مما أدى إلى إغلاق بعض المشروعات بشكل نهائي، وتوقف بعض المشروعات بصورة مؤقتة، وقد ترتب على هذا السلوك: تسريح بعض العاملين، أو إعطاؤهم إجازات مفتوحة.**

إلا أن أحداث الثورات بما أدت إليه من تعطيل عجلة الإنتاج، ووجود حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني أدت إلى إغلاق بعض المشروعات بشكل نهائي، وتوقف بعض المشروعات بصورة مؤقتة، وقد ترتب على هذا السلوك: تسريح بعض العاملين، أو إعطاؤهم إجازات مفتوحة لحين عودة العمل بشكل طبيعي، وبعض المشروعات استخدمت العودة المتدرجة للعاملين لديها، بما يتناسب وطبيعة ممارسة النشاط الاقتصادي بعد الثورة.

(٢) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠م، ص ٣١٥.

حركة السياحة في سورية تراجعاً ملحوظاً مع اندلاع أعمال الثورة؛ نظراً لانفلات الأمن في معظم المدن السورية، وتخوف السائحين من تعرض حياتهم للخطر. وبحسب إحصاءات وزارة السياحة السورية فقد تراجعت حركة السياحة في شهري يونيو ويوليو ٢٠١١م بمعدل ٦٠٪، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وأن نسبة الإشغال بالفنادق السورية تراجعت إلى معدل صفر، بعد أن كانت تصل قبل الثورة إلى ٩٩٪<sup>(١)</sup>.

أما ليبيا فتعتبر من البلدان المصدرة للسائحين، سواء للعلاج أو التعليم، وقد أثرت الأوضاع التي عاشتها ليبيا إبان حكم القذافي على عزوف السائحين عن زيارة المعالم السياحية في ليبيا، وقد كانت ليبيا مقصدًا للعمالة الأجنبية فقط، سواء من الدول العربية أو الإفريقية، وهذه العمالة بطبيعتها ذات موارد محدودة، وتحرص على تكوين مدخرات أثناء عملها بالأراضي الليبية.

ومن المتوقع إذا ما استقرت الأوضاع في ليبيا في الأجل القريب أن تكون مقصدًا سياحيًا من قبل الأجانب؛ للاطلاع على المعالم السياحية الليبية، وبخاصة تلك التي ارتبطت بالنظام السابق، أو المتعلقة ببعض أحداث الثورة.

وفي اليمن يعاني قطاع السياحة بطبيعته من عمليات تراجع منذ سنوات؛ بسبب الأوضاع السياسية الداخلية غير المستقرة، حيث قدرت بعض الدراسات خسائر قطاع السياحة في اليمن على مدار السنوات العشر الماضية بنحو ١٠ مليارات دولار، كما تراجعت المشروعات السياحية في عام ٢٠١٠م مقارنة بما

(١) جريدة الشرق الأوسط، ١٥ يوليو ٢٠١١م، العدد ١١٩١٧.

الاستقرار السياسي والأمني، حتى يطمئن أصحاب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى عدم تعرض أموالهم، وأصولهم الرأسمالية للضياع أو النهب، فضلاً عن حالات الترقب، وعدم الإقدام على الإنتاج، أو التوسع في مشروعات في ظل الأجواء الملبدة بعدم الاستقرار.

ونلاحظ في حالي مصر وتونس، العودة السريعة إلى ممارسة الأعمال الإجرائية الخاصة بالاستثمار، وممارسة العمل الاقتصادي، من حيث الحصول على تراخيص الشركات، أو التعامل مع كافة أجهزة المعنية بالعمل الاقتصادي، كما عادت غالبية المؤسسات الإنتاجية والخدمية إلى العمل بشكل كامل، وإن تعرضت عقب الثورة لنوع من التباطؤ.

أما في حالات ليبيا واليمن وسورية، فلا تزال هناك حالة من الترقب والخوف، وتعاني كل من اليمن وسورية من مشكلات اقتصادية، سواء في توفير السلع الأساسية للمواطنين، أو في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، والمتوقع أن يتغير الحال في ليبيا إلى الأفضل في الفترة القليلة الماضية؛ بسبب نجاح الثورة في إنهاء حكم القذافي، وتوجهها إلى بناء مؤسسات الدولة.

وسوف يستمر وضع عدم الاستقرار السياسي والأمني في كل من اليمن وسورية حتى تستطيع الثورة في كل منهما إزالة نظم الحكم الديكتاتورية بشكل كامل، كما سيتوقف الأمر في ليبيا أيضاً على مدى نجاح المجلس الانتقالي في إرساء دولة المؤسسات، وإجراء انتخابات ديمقراطية تعيد تشكيل أجهزة الدولة على أسس صحيحة.

كما يتوقف توفير الاستقرار السياسي والأمني في كل من مصر وتونس على سرعة إنجاز العملية الانتخابية على مستوى المحليات، والبرلمان، ورئاسة الدولة،

وكان قطاع السياحة هو العامل المشترك بين كافة دول الثورات العربية في تضرر العاملين به، وإن كان في كل من مصر وتونس قد بدأ في التعافي، وممارسة نشاطه بشكل شبه طبيعي، إلا أن الوضع في سورية واليمن وليبيا لا يزال على ما هو عليه من تعطل شبه كامل في قطاع السياحة وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وحول تأثير أحداث الثورات العربية على معدل البطالة بدولها، نجد أن كل من مصر وتونس تضررتا من أحداث الثورة الليبية؛ حيث عادت عمالة الدولتين من ليبيا؛ خوفاً من التعرض لمخاطر القتال بين نظام القذافي والثوار، وتشير الأرقام إلى أن البطالة في مصر ارتفعت إلى نحو ١٢٪ بعد أن كانت في حدود ٩٪ قبل الثورة<sup>(١)</sup>، وفي سورية يقدر البعض معدل البطالة بنحو ٤٠٪.

إلا أن الملاحظ في ظل أحداث الثورة، وجود بعض الأنشطة التي نشطت بشكل كبير، واستوعبت عدداً من العاطلين، وبخاصة العمالة غير الماهرة، ففي قطاع التشييد نشطت عمليات البناء العشوائي؛ نظراً لغياب الشرطة وباقي الأجهزة المعنية لمنع هذا النشاط، وقد لوحظ هذا في كل من مصر وسورية على سبيل المثال.

وثمة قطاع آخر وهم الباعة الجائلون الذين تحرروا من كافة القيود التي كانت مفروضة عليهم من قبل أجهزة الشرطة، فانتعش نشاطهم بشكل كبير.

### ثانياً: استراتيجيات الخروج من المأزق الاقتصادي الراهن في دول الثورات:

#### سرعة تحقيق الاستقرار السياسي والأمني:

يرتبط الأداء الاقتصادي الإيجابي بضرورة توفير

(١) جريدة الشروق، ٢٥/٥/٢٠١١م.

الفساد في مختلف مؤسسات الجهاز الإداري داخل هذه الدول، فانتشرت البطالة، واتسعت رقعة الفقر، وترنحت مشروعات التنمية بين نمطين أحلاهما مر، وهما النظام الاشتراكي أو الرأسمالي، ولم تلتفت إلى تجربتها الاجتماعية التي تجعل من الإسلام منطلقاً ينظم مختلف جوانب حياة هذه الشعوب.

وللأسف لم يكن للشعوب خيار في التوجهات التنموية، بقدر ما كان القرار لحكومات ديكتاتورية لا تؤمن بوجود دور لشعوبها، فغابت قيم الشورى والديمقراطية، ولم يكن للمجالس النيابية دور في رقابة ومحاسبة حكومات هذه الدول. وحتى تستدرك دول الثورات العربية ما فاتها، ولكي تنهض تنموياً بشعوبها، فعليها أن تتبنى مشروعاً تنموياً يتسم بالاعتماد على الذات، والذي تتبلور ملامحه الأساسية فيما يلي:

- إن النظام الأنسب لقيادة التنمية في دول الثورات العربية، لا يهجم أي النظامين الرأسمالي أو الاشتراكي، كما أنه من الصعوبة بمكان استتساخ تجارب دول أخرى في التنمية، ولكن النموذج التنموي المناسب لهذه الدول، هو النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي يحقق أداء أفضل للقطاع الخاص، ويسمح بتوزيع عادل للثروة، ويكفل حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع، من خلال تلبية احتياجاتهم الأساسية بصورة كريمة، ويؤدي إلى الحفاظ على حقوق الدولة.

- سيادة دولة القانون، وإقامة العلاقات الاقتصادية في مناخ تحكمه قواعد قانونية واضحة، وأن يكون كافة الفاعلين الاقتصاديين أمام القانون سواء، بغض النظر عن أشخاصهم الطبيعية أو الاعتبارية، فتكون للقانون الكلمة الفصل في أي نزاع أو محل للتحكيم، أو للحصول على الحقوق أو أداء الواجبات.

- إصلاح الجهاز الإداري في هذه الدول، وإعادة

وإجراء تغييرات حقيقية في المؤسسات الأمنية. كما يساهم عامل آخر في حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في كل من مصر وتونس، وهو عدم تحقيق أهداف الثورة بشكل كامل، على الرغم من مرور ما يزيد عن ستة أشهر على نجاح الثورة، وسقوط الأنظمة الديكتاتورية فيهما، ولذلك تكثرت الاحتجاجات من قبل المواطنين، إما للحصول على خدمات ضرورية، أو مطالب فتوية، أو مطالبة القوى الثورية للقائمين على الأمر في مصر وتونس بالإعلان عن أجندة الإصلاح السياسي المنتظر تحقيقه.

لقد دفعت المجتمعات في دول الثورات العربية ثمناً مباشراً لتوفير الأمن، تمثل في زيادة مخصصات الأمن الداخلي والنظام العام بالموازنة العامة، ففي مصر لوحظ في مشروع موازنة عام ٢٠١٢/٢٠١١م أنه زاد من مخصصات قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة إلى ٢٢,٧ مليار جنيه، بعد أن كان ١٨,٥ مليار جنيه كمتوقع لعام ٢٠١١/٢٠١٠م، أي أن الزيادة في حدود ٥ مليارات جنيه في مخصصات الأمن الداخلي بعد الثورة<sup>(١)</sup>.

ومن جانب آخر سعت المؤسسات والأفراد إلى حماية ممتلكاتهم الخاصة، من خلال رجال الأمن أو تسليحهم، أو شراء الأسلحة من قبل الأسر والأفراد. ولقد لوحظ أن تجارة الأسلحة قد ازدهرت في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن؛ بسبب سعي الأفراد لتأمين أنفسهم وذويهم.

### تبني نموذج تنموي يعتمد على الذات:

عانت الدول التي شهدت الحركات الثورية، من غياب مشروع وطني للتنمية، على الرغم من ثرائها من حيث الموارد الطبيعية أو البشرية. كما شاع

(١) وزارة المالية المصرية، عرض مختصر لأهم ملامح مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١١/٢٠١٢م.

المشروعات كثيفة العمالة، لاستيعاب العاطلين الحاليين والداخليين الجدد لسوق العمل.

- العمل على تعظيم المدخرات المحلية، وتصحيح

مسار عمل الأجهزة

المصرفية والمؤسسات

المالية في القيام بتمويل

المشروعات الاقتصادية

الإنتاجية، (الزراعية

والصناعية)، والبعد عن

المشروعات الترفيهية،

والتجزئة المصرفية.

**في ضوء مناخ الحرية والديمقراطية بعد الثورات العربية، يجب أن يعاد تشكيل كافة منظمات مجتمع الأعمال، من خلال انتخابات حقيقية، لا تتدخل فيها الحكومة، من قريب أو بعيد، وأن يكون دور مؤسسات قطاع الأعمال العام المنضوية تحت لواء هذه المنظمات هو الارتقاء بها، وليس السعي لفرض سيطرة الحكومة على هذه المنظمات.**

### إعادة تشكيل خريطة مجتمع الأعمال:

مع تبني معظم الدول العربية بشكل عام، ودول الثورات العربية بشكل خاص، لبرامج ما سُمي بـ«الإصلاح الاقتصادي» الذي فرضته المؤسسات الدولية ومروجو مشروع الرأسمالية المتوحشة، تم إعطاء دور كبير للقطاع الخاص في ممارسة النشاط الاقتصادي، وتراجع دور الدولة بشكل ملحوظ، وبخاصة في مجال الإنتاج، والكثير من الخدمات. إلا أن التجربة أسفرت عن فشل القطاع الخاص في تحقيق الدور المنوط به؛ حيث اتجه لأنشطة المضاربة الاقتصادية، وممارسة الأنشطة الهامشية والريعية، مما عمّق من حجم المشكلات العربية لهذه الدول، من حيث القصور في العملية الإنتاجية، وبالتالي الاعتماد على الاستيراد في العديد من السلع الاستراتيجية، وهو ما كشفت عنه أزمة الغذاء على سبيل المثال خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨م.

كما أن الأزمة المالية العالمية أعطت الجميع درسًا مفاده: أن وجود الدولة في النشاط الاقتصادي أمر لا مفر منه؛ لحماية اقتصاد السوق، وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومن هنا فإن دول الثورات العربية عليها أن تعيد خريطة مجتمع الأعمال، بحيث تضم كلاً من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي، من خلال

بنائه على أسس وقيم صحيحة، بدلاً من تلك التي أُسس عليها في عهود الفساد؛ بحيث يقدم أهل الخبرة على أهل الثقة، وأن يكون العطاء مقابل العمل

والبذل والجهود، وليس على

أساس الولاء للمسؤولين وأهل الحكم.

- وجود حصر شامل

ودقيق عن موارد كل دولة،

واحتياجاتها في كافة

القطاعات، وبما يسمح

بتكوين قاعدة معلومات،

تستفيد منها كافة القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى استفادة الجامعات ومراكز البحوث من هذه المعلومات؛ لتضمنها في مشروعاتها البحثية، وربطها بخطة التنمية.

- الحرص على وجود تقييم حقيقي لأداء القطاعات الاقتصادية، وتحديد دور كل منها في مشروع التنمية، مع الأخذ في الاعتبار عدم إهمال أي قطاع بحجة ضعف مردوده الاقتصادي على مشروع التنمية.

- البعد عن التركيز الجغرافي للتنمية، أو إهمال قطاعات جغرافية دون الأخرى، كما حدث في الفترات الماضية بتركيز مشروعات التنمية في المدن والعواصم وعدد قليل من المحافظات الأخرى، فلا بد من مراعاة استفادة كافة الأقاليم الجغرافية من مشروعات التنمية، بما يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والديمقراطي على كافة أراضي كل دولة.

- أن يحتل إصلاح التعليم المرتبة الأولى على أجندة مشروع التنمية، وعلى أن يكون هذه الإصلاح شاملاً وحقيقياً، فبدون التعليم لن تكون هناك تنمية أو نهضة.

- أن يتم التركيز في المراحل الأولى على اختيار

مؤسساته الاقتصادية التعاونية أو جمعيات حماية المستهلك.

ومن الضروري أن تكون نظرة الدولة للقطاع الخاص شاملة، فلا تضم القطاع الخاص المنظم فقط، بل عليها أن تعطي جل اهتمامها للقطاع الخاص غير المنظم؛ حيث إنه يمثل الجزء الأكبر من الأنشطة الاقتصادية لدول الثورات العربية، وأن تعمل الدولة من خلال تشريعاتها ومؤسساتها الاقتصادية على تشجيع هذا القطاع على الاندماج في القطاع الخاص المنظم.

وفي ضوء أهمية إعادة تشكيل خريطة مجتمع الأعمال، فعلى حكومات دول الثورات العربية، أن تترك منظمات الأعمال للعمل دون توظيفها سياسياً لصالح حزب ما، كما كان يحدث في عصر ما قبل الثورة. فكثير من إكسبانات القطاع الخاص ذهبت هدراً من أجل النفاق السياسي، أو إقحام القطاع الخاص في مشروعات سياسية لم يكن مؤهلاً أو راغباً فيها، مما أفسد القطاع الخاص والنظم السياسية، وأوجد ظاهرة تزواج رأس المال والسلطة، بما عكسته من فساد اقتصادي وسياسي.

وعلى القطاع الخاص أيضاً أن يعيد بناء منظمات الأعمال على قواعد اقتصادية صحيحة تعكس مصالحه الاقتصادية، بمعنى توفير قاعدة بيانات عن حجم المشروعات، وطبيعة الأنشطة وأنواعها، لإيجاد علاقات تشابكية تعكس تعظيم استفادة المنتمين لهذه المنظمات.

وفي ضوء مناخ الحرية والديمقراطية بعد الثورات العربية، يجب أن يعاد تشكيل كافة منظمات مجتمع الأعمال، من خلال انتخابات حقيقية، لا تتدخل فيها الحكومة، من قريب أو بعيد، وأن يكون دور مؤسسات قطاع الأعمال العام المنضوية تحت لواء هذه المنظمات هو الارتقاء بها، وليس السعي لفرض سيطرة الحكومة على هذه المنظمات.

**ثالثاً: تنامي فرص التعاون الاقتصادي البنّاء بين نظم ما بعد الثورات؛ لتحقيق التكامل الاقتصادي بين بلدان الأمة الإسلامية:**

**واقع التعاملات الاقتصادية البينية لبلدان الثورات العربية:**

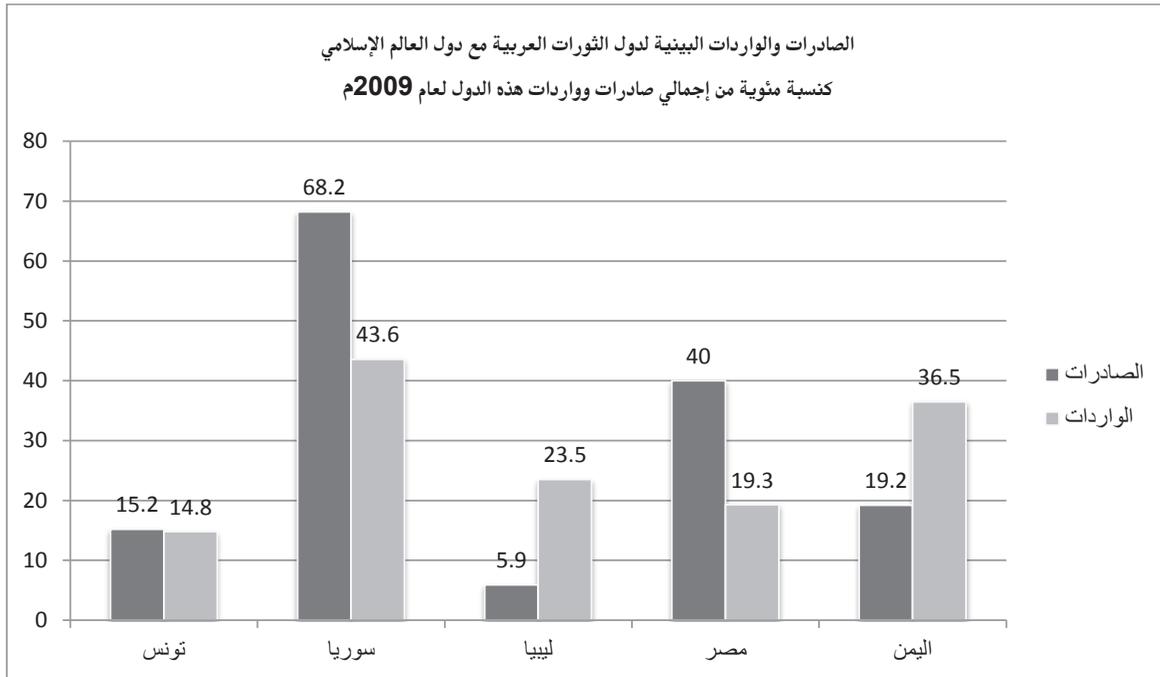
ثمة دوائر ثلاث نتناولها هنا حول أداء التعاملات التجارية لدول الثورات العربية، وهي الدائرة الإسلامية، والدائرة العربية، ودائرة التجارة البينية للدول الخمس التي شهدت حركات ثورية.

**في الدائرة الإسلامية نجد مجموعة من الحقائق، التي تعكسها البيانات الواردة في الرسم التوضيحي رقم ١، هي:**

- تعتبر سورية من أكبر دول الثورات العربية من حيث اتجاه صادراتها السلعية إلى دول العالم الإسلامي؛ حيث تمثل نسبة صادراتها السلعية لدول العالم الإسلامي ٢, ٦٨٪ من إجمالي صادراتها السلعية، تليها مصر وفق هذا المؤشر بنسبة ٤٠٪، بينما ليبيا تمثل أقل دول الثورات العربية من حيث مساهمة صادراتها السلعية المتجهة لدول العالم الإسلامي بنسبة تبلغ ٩, ٥٪ من إجمالي صادراتها السلعية. ويعود تميز كل من سورية ومصر في هذا الجانب إلى كونهما من الاقتصاديات المتنوعة التي لا تعتمد على مصدر واحد للصادرات، بينما ليبيا تعتمد بشكل أساس على تصدير سلعة وحيدة وهي النفط<sup>(١)</sup>.

- أما إذا نظرنا إلى مؤشر الواردات السلعية البينية لدول الثورات العربية مع دول العالم الإسلامي، نجد أن سورية تأتي أيضاً في المقدمة من حيث نسبة وارداتها البينية من دول العالم الإسلامي كنسبة تقدر بنحو ٦, ٤٣٪ من إجمالي وارداتها، تليها اليمن وفق هذا المؤشر بنسبة ٥, ٣٦٪، بينما تأتي تونس في

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٠، ص ١٠٥، ١١٩، ١٣٨، ١٤١، و١٤٧.



رسم توضيحي رقم (1) (1)

خلال هذه الفترة؛ حيث بلغت حصة مصر وفق هذا المؤشر ٦,٩ مليار دولار، ولكن في عام ٢٠٠٩م، كان أداء مصر أفضل حيث بلغت حصتها وفق هذا المؤشر ٨,٢ مليار دولار، بينما بلغت حصة سورية ٤,٢ مليار دولار. بينما تعتبر اليمن أقل بلدان المجموعة وفق هذا المؤشر لعام ٢٠٠٩م أيضاً، إذ بلغت صادراتها السلعية البينية العربية ٦١٨,٦ مليون دولار<sup>(٣)</sup>.

- بينما الأرقام الخاصة بالواردات السلعية البينية لدول المجموعة مع البلدان العربية تشير إلى أن مصر في مقدمة بلدان المجموعة، من حيث مساهمة حصة وارداتها السلعية البينية مع الدول العربية، على مدار فترة المقارنة؛ إذ بلغت حصة مصر وفق هذا المؤشر في عام ٢٠٠٩م نحو ٧,٣ مليار دولار، تليها اليمن بنحو ٢,٥ مليار دولار<sup>(٤)</sup>.

مؤخرة دول الثورات العربية لهذا المؤشر بنسبة قدرها ١٤,٨٪.

ويمكن أن نُرجع تقدم سورية في هذا المؤشر إلى ظروف العقوبات الاقتصادية التي تفرضها عليها كل من أمريكا وبعض البلدان الأوروبية، ولذلك تتجه سورية إلى المحيط العربي الإسلامي، أما تونس فيفسر موقفها المتدني من حيث وارداتها من دول العالم الإسلامي إلى ارتباط الاقتصاد التونسي بالاتحاد الأوروبي<sup>(٥)</sup>.

في محيط العلاقات العربية البينية نجد أن الجدول رقم (1) يوضح أن أداء دول الثورات العربية يتسم بما يلي:

- على مدار الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨م ظلت الصادرات السلعية البينية العربية لسورية في المقدمة من بين دول الثورات العربية، فكانت في عام ٢٠٠٨م نحو ٧,٧ مليار دولار، وكانت تليها مصر مباشرة

(1) المصدر السابق. قام الباحث بجمع وإعداد البيانات الخاصة بهذا الرسم.

(2) صندوق النقد العربي وآخرون، مصدر سابق، ص ٣٨٨.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق.

إلى النفط الليبي، فإجمالي الميزان التجاري بين الدولتين يبلغ نحو ١,٣٨ مليار دولار، وإن كانت كفة الصادرات تميل لصالح تونس. بينما تتقلص حركة التجارة لتونس مع سورية فلا تتجاوز ٢٨,٨ مليون دولار<sup>(٢)</sup>.

- تختلف مصر إلى حد ما من حيث تميزها بعلاقات تجارية تتوزع على بلدين بالتساوي تقريباً، وهما سورية وليبيا، فالميزان التجاري لمصر معهما يبلغ ١,١ مليار دولار و ١,٢ مليار دولار على التوالي، وبنحو ٥١٦ مليون دولار مع اليمن<sup>(٣)</sup>.

- وتعد اليمن أقل الدول الخمس من حيث التجارة البينية بينهم، حيث تمثل مصر أفضل الشركاء التجاريين لليمن، بينما تتراجع المعاملات التجارية مع ليبيا لتصل إلى ١,٦ مليون دولار فقط لا غير.

ويمكن تفسير هذا الوضع لفقر كلا البلدين في قدرتهما على التنوع السلعي التصديري؛ حيث لا تمتلك ليبيا سوى البترول الذي يتوفر لليمن كميات قليلة منه للتصدير، وتحصل على ما تحتاج إليه من مشتقات بترولية من المملكة العربية السعودية، وفي نفس الوقت لا تملك اليمن ما تصدره لليبيا<sup>(٤)</sup>.

جدول رقم (١)  
الصادرات والواردات البينية العربية  
لدول الثورات العربية بالمليون دولار<sup>(١)</sup>

السنة	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م
بيان					
<b>تونس</b>					
الصادرات	٩٣٢,١	١,٠٨٦,٢	١,٣٧٥,٠	١,٨٦٦,٠	١,٧٦٠,٦
الواردات	١,٠٢١,٣	١,٣٧٨,٣	١,٥٥١,٢	٢,٧١٥,٢	١,٦٠٠,٦
<b>سورية</b>					
الصادرات	١,٢٩٦,٧	٣,٦٩٣,٤	٤,٥٥٤,٣	٧,٧٣٩,٢	٤,٤٦٠,٤
الواردات	١,١٨٧,٥	١,٨٠٢,٢	٢,٧٠٢,٨	٢,٧٩٨,٢	٢,١٦٣,٤
<b>ليبيا</b>					
الصادرات	٨٥٧,٣	٩٤١,٨	٩٧٩,٧	١,٢٨٧,٣	١,٠٦٩,٦
الواردات	٥٢٦,١	٦٨٥,٧	٧٨٦,٧	١,٠٠٥,٤	٧٥١,٠
<b>مصر</b>					
الصادرات	٢,٠٩٣,٣	٢,٤٠٦,٣	٢,٧٦٠,٠	٦,٩٠٢,٤	٨,٢٥٧,٩
الواردات	٣,٠٦٥,٦	٣,٩٤٦,٦	٤,٧٧٨,٠	٧,٣٢٩,٦	٧,٣٢٩,٦
<b>اليمن</b>					
الصادرات	٥٧١,٤	٧٨٥,٤	٩٢٤,٦	١,٣٢٣,٢	٦١٨,٦
الواردات	٢,٠٥٩,٩	٢,٣٧٤,٥	٣,٤٧٢,٠	٤,٨٩٩,٩	٢,٥١٢,٧

في إطار الدائرة الثالثة، والتي تخص التعاملات التجارية البينية لدول الثورات العربية نجد أن الجدول رقم (٢) يوضح ما يلي:

- توجد حالة من التركيز التجاري لكل دولة مع دولة مناظرة لها من بين الدول الخمس، فحالة تونس مثلاً تبين أنها تركز ميزانها التجاري مع ليبيا لاعتبارات الجوار الجغرافي، وحاجة تونس

(١) المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(١) المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠م، ص ٢٨٨. قام الباحث بجمع وإعداد البيانات الخاصة بهذا الجدول.

العاملة، وليبيا لديها الإمكانيات المالية، والسودان لديها الموارد الطبيعية.

وإذا ما أخذنا في الحسبان أن ليبيا على وجه التحديد تعرضت لتهدم كبير في بنيتها الأساسية، ويتطلب ذلك تبني مشروع كبير لإعادة الإعمار، فإن كلاً من مصر وتونس مؤهلتان للقيام بالمشاركة في هذا المشروع، وبخاصة أن البلدين كانتا توفران لليبيا في السابق جزءاً كبيراً من احتياجاتها من الأيدي العاملة، ولديهما أيضاً من الخبرات في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية ما يكفي للقيام بهذا الدور.

وهو ما يمكن أن تقدمه في اليمن، بعد نجاح ثورتها. وسوف يؤدي ذلك بلا شك إلى إنعاش اقتصاديات هذه الدول مجتمعة، فليبيا سوف تسترد منشآتها وبنيتها الأساسية، وتفتح أبواب العمل للأيدي العاملة المصرية والتونسية في الأجل القصير، وتتفاعل الاقتصاديات العربية للعمل على زيادة التعاملات الاقتصادية والتجارية في الأجلين المتوسط والطويل، وبخاصة أن الثورات العربية تستوعب جيداً أهمية التعاون الاقتصادي العربي، في ظل المشروعات الإقليمية البديلة التي تعتمد في بقائها على ضعف أو غياب المشروع العربي. من شأن وجود حكومات ديمقراطية في بلدان الثورات العربية، أن تتجه إلى دوائر انتماءاتها العربية والإسلامية، وبخاصة في ظل تنامي هذا الشعور، بعد التوجه التركي، الذي يوسع من علاقاته العربية والإسلامية، ويحاول أن يجعل من هذا الانتماء ورقة ضغط على الغرب، وبخاصة في أجندة القضايا الإسلامية، وعلى رأسها قضية فلسطين. ويشترك تركيا في هذا التوجه بلدان أخرى تمثل قوة اقتصادية يعتد بها، مثل ماليزيا.

جدول رقم (٢)  
اتجاهات الصادرات ومصادر الواردات السلعية البيئية  
لدول الثورات العربية عام ٢٠٠٩م  
(بالمليون دولار)<sup>(١)</sup>

المصدر الاتجاه	تونس	سورية	ليبيا	مصر	اليمن
تونس الصادرات		٢٨.٧	٨٣٠.٩	٨١.٧	١٥
الواردات		١٠.١	٥٥٩.١	١٦٧.٣	٢٧
سورية الصادرات	٩٢.٥		١٩٤.١	٤٤١.٤	١١٨.٣
الواردات	٨.٤		٢٠.٦	٢٢٩.٩	٤.٨
ليبيا الصادرات	٥٣٦.٣	٢٠٢.٩		٨٥.٣	٠٠
الواردات	٣٨١.٨	١٤٩.٥		٦٥.٥	٠.٤
مصر الصادرات	٢٥٥.٢	٨٣٣.١	٩٩٠.٢		٤٤٣.٥
الواردات	٤٨.٢	٣١٧.٩	٢١٢.٦		٧٢.٦
اليمن الصادرات	٣٤	٧.٥	١.٦	٢٧.٥	
الواردات	١٥	٥٩.٨	٠٠	١٤٤.٣	

### دور بلدان الثورات العربية في تفعيل اتفاقيات التعاون الاقتصادي:

ثمة واقع جديد يُعظم من فرص التعاون الاقتصادي بين دول الثورات العربية أولاً، ثم بقية دول العالم الإسلامي ثانياً، فبحكم الجوار الجغرافي، والبعد الاستراتيجي لكل من مصر وليبيا وتونس، يمكن زيادة التعاون الاقتصادي بشكل كبير، وتفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وسوف يقوي من هذا التعاون انضمام السودان في الأجل القصير لتفعيل هذا التعاون الاقتصادي، لتتوفر مقومات أفضل لهذا التعاون، فمصر وتونس لديهما رصيد كبير من القوى

(١) المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠م، ص ٣٩٠. قام الباحث بجمع وإعداد البيانات الخاصة بهذا الجدول.

إبان استقلال الدول العربية والإسلامية، أو مع ظهور الموارد الاقتصادية الهائلة في مجال البترول وغيره.

وتفرض هذه المرحلة على هذه الدول أن تضع نصب أعينها مشكلاتها الاقتصادية، وتعمل على حلها، وأن ترتقي بمستوى معيشة شعوبها، في ضوء المقاصد العامة للشريعة الإسلامية بشكل عام، وفي ضوء المقاصد الشرعية للمال بشكل خاص.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ما يُمكن الثورات العربية من تحقيق أهدافها، هو تلك المعادلة الاجتماعية الجديدة التي أفرزت هذه الثورات، ويجب استثمارها بشكل كبير في مشروع النهضة، وعلينا أن نرسخ مبادئ هذه المعادلة الاجتماعية الجديدة، التي استحضرت مفاهيم الحرية والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، وهي مفاهيم أصيلة في المشروع الإسلامي.

وإذا كان للحكومات دور في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي نادى بها الثورات العربية، فإن ذلك لا يعني أنها وحدها المكلفة بهذه التبعة، ولكن الأفراد أيضاً لهم دور كبير من خلال استحضار روح الثورة في مجالات العمل والإنتاج، وكذلك وضع المطالب الاقتصادية والاجتماعية نُصب أعينهم، ومتابعة أعمال الحكومات ومراقبتها، وعدم السماح للحكومات بالحياد عن تنفيذ هذه المطالب.

وسوف يتعاضد دور الأفراد خلال المرحلة المقبلة من خلال الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية، فعلى الأفراد أن يحسنوا اختيار ممثليهم، بطريقة صحيحة، تأتي بمن يصلح لطبيعة المرحلة، ويقوم بواجبات النهوض الاقتصادي، ويعمل على محاربة الفساد، ويشجّع العمل والإنتاج، ويؤسس لبيئة تشريعية وإدارية إيجابية تحفز الاستثمار.

ونحسب أن الإرادة السياسية الجديدة سوف تنعّل دور المؤسسات الاقتصادية العربية والإسلامية بشكل كبير، من خلال ما هو قائم منها، أو من خلال إنشاء منظمات جديدة؛ حيث توجد منظمات إسلامية اقتصادية، مثل البنك الإسلامي للتنمية، أو مجموعة الثمانية للتنمية (تضم أكبر ثماني دول إسلامية من حيث عدد السكان والإمكانيات الاقتصادية)، أو الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أو صندوق النقد العربي، وغيرها.

وبجانب الإرادة السياسية، لا بد من أن تعيد بلدان العالم العربي والإسلامي النظر في هياكلها الاقتصادية، وعلاقاتها الاقتصادية والتجارية، فلا ينبغي أن تستمر في تصدير المواد الأولية، والاعتماد على الدول غير العربية والإسلامية في الحصول على العدد، والآلات، ومستلزمات الإنتاج.

كما يتطلب الأمر ضرورة عودة الاستثمارات العربية الإسلامية إلى موطنها؛ حيث تتاح فرص كبيرة للاستثمارات الإنتاجية التي تعمل على توفير فرص عمل حقيقية، واستقرار اقتصاد الدول العربية والإسلامية، بخلاف توظيف هذه الاستثمارات في أمريكا والغرب، كما هو حادث الآن، حيث توظف الأموال العربية والإسلامية في قطاع الخدمات المالية، فضلاً عن تعرضها لكثير من المخاطر مثل انخفاض قيمة العملات، وتدني العائد الاستثماري عليها.

#### خاتمة:

أتاحت الثورات العربية فرصة تاريخية لدولها، لكي تأخذ بزمام الأمور، وتتولى بسمات الاستقلال، فالتغيير هذه المرة أتى من خلال ثورات شعبية، تمثل ركيزة قوية لمساندة الحكومات لكي تقاوم أي مشروعات لفرض الوصاية من قبل الآخرين.

ولا ينبغي على حكومات دول الثورات العربية أن تضع هذه الفرصة، كما ضيعت فرصاً أخرى من قبل،

## معلومات إضافية

### تأثير الربيع العربي على الإصلاحات الاقتصادية:

كثّفت الاضطرابات السياسية في العالم العربي الضغط على حكومات المنطقة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير الوظائف، ويتطلب ذلك إصلاحات اقتصادية، لكن الحكومات في الوقت الحالي على الأقل أوضحت أقل استعداداً لدراسة كثير من الإصلاحات؛ خشية إثارة غضب شعبي ضد النخبة في قطاع الأعمال، ومخاوف من أن يضرّ أي تغيير للسياسات بمستويات المعيشة على المدى القصير.

### فيما يلي النظرة المستقبلية للإصلاحات الاقتصادية الرئيسية في عدة دول عربية:

#### الجزائر:

- سياسة الطاقة: جاء رد فعل الجزائر على الربيع العربي برفع أجور العاملين في القطاع العام، وزيادة الدعم بسخاء على المواد الغذائية، ودفع إعانات للشبان العاطلين عن العمل، وبوسعها مواصلة هذا النهج بفضل احتياطي من النقد الأجنبي يقدر بنحو ١٥٠ مليار دولار.

لكن الجزائر تواجه تهديداً طويل الأجل؛ إذ إن الإنتاج من أكبر حقول الغاز الطبيعي في البلاد بلغ الحد الأقصى، وسيبدأ قريباً في التراجع. ويتنامى الاقتناع داخل الحكومة بضرورة تحرير قانون النفط والغاز؛ لتحفيز الاستثمار في قطاع الغاز، لكنها لم تعلن حتى الآن أي برامج إصلاح.

#### مصر:

- الدعم: تناقش حكومة تسيير الأعمال في مصر سبل إصلاح نظام دعم الغذاء باهظ التكلفة الذي يهدر الأموال، ويشوبه الفساد؛ ليستهدف المحتاجين على نحو أكثر فاعلية. وتبلغ تكلفة الدعم ٥,٥ مليار دولار سنوياً. وتدرس الحكومة بيع القمح والدقيق للمطاحن والمخابز بسعر السوق. ولكن إجراء إصلاحات مهمة في هذا الشأن قضية حساسة سياسياً؛ لذا ربما تضطر الحكومة للانتظار لما بعد الانتخابات.

- الإصلاح القانوني: تعدل مصر قوانين قطاع الأعمال منذ نحو عشر سنوات، لكن نظام المحاكم الاقتصادية لم يثبت فاعليته، كما أن القواعد المعقدة والمشاكل القائمة المتصلة بعقود بيع أراضي الدولة تضر بالنمو.

- الخصخصة: جرى تعليق برنامج الخصخصة -الذي شابه الكثير من عمليات الفساد-؛ بسبب دعاوى قانونية أمام المحاكم ضد صفقات سابقة لبيع أصول مملوكة للدولة وصفقات تجارية نفذها النظام السابق.

### الأردن:

- الإنفاق الحكومي: يضع التوسع في نظام هيمنة الدولة أعباء على الاقتصاد من خلال أجور العاملين في الدولة، والإنفاق العسكري، وتنامت هذه الأعباء مع زيادة الدعم كرد فعل للربيع العربي. وأثارت إقالة محافظ البنك المركزي في سبتمبر ٢٠١١م مخاوف من أن تلجأ الحكومة لأموال البنك لتمويل عجز الميزانية.

وأقال العاهل الأردني الملك عبد الله الحكومة في أكتوبر ٢٠١١م، ولكن لم يتضح بعد ما إذا كان رئيس الوزراء الجديد عون الخصاونة وهو قاضٍ دولي سيغيّر السياسة الاقتصادية أم لا.

### ليبيا:

- المحسوبية: كان أفراد من أسرة معمر القذافي يتحكمون في قطاعات كبيرة من الاقتصاد، من بينها شركتان للهاتف المحمول والملاحة، ومن المنتظر تغيير الوضع الآن، ومن المحتمل أن تنشأ هياكل ملكية أكثر عدالة وحيوية.

- الأنشطة الاقتصادية الجديدة: لم تعطِ الحكومة المؤقتة الجديدة مؤشرات واضحة عن سياساتها الاقتصادية، ومن المرجح أن تظل الطاقة محور الاقتصاد، وربما يعزز تحسن العلاقات مع بقية دول العالم النمو في قطاعات مهمة مثل السياحة.

### المغرب:

- المنافسة: منحت تراخيص وعقود حكومية لرجال أعمال وشركات أجنبية دون طرحها في عطاءات. وفي سبتمبر ٢٠١١م تعهد مجلس المنافسة المغربي بمزيد من الشفافية والحياد التام في التعامل مع الشركات المملوكة للأسرة الملكية، وهي أكبر شركات خاصة تتحكم في الاقتصاد. وقال المجلس: إنه ربما ينبغي الانتظار حتى أواخر عام ٢٠١٢م ليحظى بسلطات تتيح له ذلك.

- السياسة المالية: أدى التوسع في الإنفاق الاجتماعي في أعقاب انتفاضات الربيع العربي لاتساع عجز الميزانية؛ لذا فإن الحكومة تدرس سبل ترشيد الإنفاق بإصلاح نظام الدعم، وبيع أسهم مملوكة للدولة في شركات مغربية. لكن المناقشات الخاصة بالإصلاح المالي معلقة في انتظار إجراء الانتخابات البرلمانية الشهر المقبل. ويرأس وزير المالية حزباً قد ينتهي به المطاف معارضاً للائتلاف الحاكم، ومن ثم فإنه مهمش في عملية أخذ قرارات استراتيجية، كما تم إرجاء تقديم ميزانية ٢٠١٢م للبرلمان.

### السعودية:

- أسعار الكهرباء: تفقد أسعار الكهرباء المنخفضة للغاية التي تحددها الدولة للشركات أي حافز لترشيد الاستهلاك، أو التحول لأنشطة أقل اعتماداً على الطاقة، ورفعت الحكومة أسعار الكهرباء لبعض القطاعات العام الماضي، ولكن لا يبدو أن ثمة فرصة تُذكر لزيادة كبيرة في وقت قريب.

- مشاركة القطاع الخاص: سعت الحكومة في بادئ الأمر لإشراك القطاع الخاص بنصيب كبير

في مشروعات ضخمة، مثل بناء سكك حديدية، ومناطق صناعية جديدة، ولكن هذه الآمال تقلصت؛ حيث سيجري تمويل السكك الحديدية من صندوق الاستثمارات العامة، وفقدت برامج الخصخصة الزخم، وتأجل الطرح العام الأولي لحصة في الخطوط الجوية العربية السعودية لمدة عام؛ نتيجة مشاكل تنظيمية، وغيرها.

- أسواق المال: سعت السعودية لفتح أكبر بورصة في العالم العربي أمام المستثمرين الأجانب، وخطت خطوة في هذا الاتجاه بإطلاق صناديق المؤشرات في البورصة، وأشارت لمخاوف من تدفق أموال المضاربة.

#### تونس:

- الخصخصة: أوقفت الثورة في تونس فعلياً خطط الخصخصة، وتحرير أكبر للاقتصاد، واكتسبت نقابات العمال والجماعات ذات الاتجاهات اليسارية التي تعارض الخصخصة قوة غير مسبوق. وفقدت السياسة الذين يضغطون من أجل سياسات صديقة للسوق مصداقيتهم؛ لصلتهم بالنظام السابق، وركزت الحملة الانتخابية على توفير حماية أكبر للفقراء والضعفاء، وليس على تحرير الاقتصاد.

#### المصدر:

تقرير لوكالة رويترز الإخبارية، انظر الرابط:

<http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE79M08A20111023?sp=true>